



تحت رعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة

بيان صحفي

"زيادة الفرص، زيادة القدرات"

منتدى رفيع المستوى حول "تعزيز الشمول المالي للمرأة في العالم العربي" 22-23 تشرين الثاني 2016 - المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - 24 تشرين الثاني (نوفمبر)، 2016. نظم البنك المركزي الأردني وصندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) - الممثلة لوزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية الفدرالية (BMZ) - المؤتمر الإقليمي الثاني عالي المستوى ذلك على خلفية الإعلان عن توجهات ومبادرات دولية. تمخض عن المؤتمر الذي حمل عنوان "تعزيز الشمول المالي للمرأة في العالم العربي" والذي عقد تحت رعاية جلالته الملكة رانيا العبدالله في البحر الميت يومي 22-23 تشرين الثاني 2016، الإعلان عن مبادرة إقليمية تشمل إجراءات بهدف تعزيز مشاركة المرأة في القطاع المالي.

يأتي انعقاد المؤتمر في وقت يشهد تزايد اهتمام الحكومات العربية بتيسير فرص وصول كافة الشرائح واستفادتها من أفضل الخدمات المالية ذات الكلف المنخفضة كخدمات الدفع (الإلكترونية) والقروض والودائع ومنتجات التأمين، ذلك بهدف تحسين الرفاه الاجتماعي في بلدانها وحفز النمو، إضافةً إلى إيجاد مزيد من فرص العمل. وتعي هذه الحكومات جيداً أن من شأن تمكين المرأة، واستخدام الخدمات المالية لإطلاق طاقاتها الاقتصادية، الإسهام في التنمية الاقتصادية والنهوض بالمجتمع بشكل عام.

إدراكاً منهم لأهمية التصدي لهذه التحديات، اجتمع أكثر من 180 من صانعي السياسات وممثلين عن جهات تنظيمية وخبراء في القطاع المالي من المنطقة وخارجها في هذا الملتقى بهدف مناقشة هذه القضايا الهامة.

افتتح المؤتمر معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز ومعالي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، والمدير الإقليمي للوكالة الألمانية للتنمية في شمال إفريقيا الدكتور يوخن سالو والسيدة جراسا ماشيل - مؤسسة جمعية وجوه جديدة أصوات جديدة (NFNV) وصندوق ائتمان جراسا ماشيل، ودعوا إلى القيام بتغييرات انتقالية على كافة المستويات الاقتصادية لجعل القطاعات المالية في المنطقة أكثر شمولاً للمرأة ولأعمال التي تقودها.

أعلن نائب محافظ البنك المركزي الأردني، عطوفة الدكتور ماهر الشيخ حسن، خلال المؤتمر عن إطلاق رؤية الشمول المالي في الأردن، موضحاً أن هنالك خمسة محاور رئيسية تركز عليها السياسات الوطنية الرامية إلى زيادة الإتاحة المالية للأفراد وقطاع الأعمال في المملكة، وهي خدمات الدفع الإلكترونية، والتمويل متناهي الصغر، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتتقيف المالي، وحماية المستهلكين. تشكل هذه الرؤيا نقطة البداية نحو تبني استراتيجية وطنية للشمول المالي في الاردن التي سيتم اعتمادها السنة المقبلة للفترة ما بين 2018-2020، وهي تعقب ما التزم به البنك المركزي الأردني مؤخراً بتحقيق الأهداف الوطنية الرامية إلى

For more information visit www.financialinclusion-conference.org; for press enquiries please contact fi-conference@giz.de





رفع نسبة الوصول إلى التمويل من الوضع الحالي البالغ 24.6 في المائة بين السكان البالغين إلى 36.60 في المائة بحلول عام 2020، وفي ذات الوقت الالتزام بتقليص الفجوة بين النساء والرجال من 53 في المائة إلى 35 في المائة.

من جهة أخرى، أعلن كل من صندوق النقد العربي والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، عزمهم على تعزيز شراكتهم والانتقال إلى المرحلة التالية والعمل معاً من أجل الوصول إلى مبادرة عربية للشمول المالي. ومن المخطط أن يتم إطلاق هذه المبادرة، التي تهدف إلى تعميق التنقيب المالي في الدول العربية الأعضاء وإلى تعزيز الدعم على المستوى العالمي، في أبوظبي في 27 نيسان (أبريل) 2017 الذي تم تخصيصه يوماً عربياً للشمول المالي. تجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرة تبني على الجهود التي بذلها فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية الذي تم تشكيله في وقت سابق تحت مظلة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. تدعم هذه الشراكة في الوقت نفسه صياغة وتنفيذ خطة عمل تهدف إلى تعزيز الشمول المالي للمرأة في الدول الأعضاء لصندوق النقد العربي، ذلك إثر الإعلان عن خطة عمل "دينارو" التي تمثل توجهاً عالمياً من قبل صناع القرار والجهات التنظيمية المعنية بالشمول المالي.

شارك أكثر من ثلاثين خبيراً في إدارة الحوارات والجلسات التي تناولت موضوع تبادل المعرفة حول الإصلاحات التشريعية والتنظيمية اللازمة، وأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا، ومواضيع أخرى كالاستثمار في البنى التحتية، والابتكارات التي ساعد السوق في انتشارها ودورها في تعزيز إشراك المرأة في القطاع المالي بالتالي تمكينها إقتصادياً واجتماعياً.

تم في اليوم الثاني للمؤتمر، عقد برنامج لتبادل المعرفة وبناء القدرات حول موضوع المرأة والشمول المالي وذلك بالتعاون مع شبكة التحالف العالمي للشمول المالي، حضره ممثلون عن جهات تنظيمية مالية من الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا استمر ليوم كامل. هذا وقد قامت الجهات المشاركة الأخرى وتحديداً المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، ومبادرة وجوه جديدة أصوات جديدة (NFNV)، والاتحاد الأوروبي بدعم تبادل المعرفة خلال المؤتمر حول الممارسات العالمية الجيدة ودورها في وضع سياسات وإجراءات خاصة بالسوق التي من شأنها أن تمكن المرأة وأن تزيد من فرص وصولها إلى التمويل.

يذكر أن تنظيم هذا المنتدى جاء في أعقاب الإعلان عن التزامات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتحالف العالمي للشمول المالي حول قضايا الشمول المالي للمرأة، التي تم الإعلان عنها خلال المؤتمر الذي عقد في جزيرة فيجي في أيلول 2016. كما أنه جاء في أعقاب خطة العمل للشمول المالي للمنطقة العربية، التي أعلنتها الدول الأعضاء في مجموعة السبع والدول العربية الشريكة ضمن إطار شراكة دوفيل في مؤتمر عقد في برلين عام 2015، والتي تصب في جهود تعزيز الشمول المالي في العالم العربي.

غادر المنظمون الاجتماع وهم على ثقة أن المنتدى شكّل منصة فريدة لعكس الممارسات المتقدمة في مجال الشمول المالي للمرأة من مختلف أنحاء العالم، كما أنه خطوة نحو تطوير وتنفيذ السياسات الخاصة بالشمول المالي للمرأة في العالم العربي.

البنك المركزي الأردني، صندوق النقد العربي، والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)

For more information visit www.financialinclusion-conference.org; for press enquiries please contact fi-conference@giz.de

